

مركز "شمس" يفتتح مشروع حماية المراهقين من العنف

28-02-2018

رام الله - دنيا الوطن

افتتح مركز اعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" مشروع حماية المراهقين من العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال تعزيز حقوقهم في التعليم والصحة الجنسية والإنجابية، بتمويل من القنصلية الفرنسية العامة في القدس.

ويسعى المشروع لحماية الأطفال والمراهقين والقاصرات من الآثار المترتبة على العنف المبني على النوع الاجتماعي وفي مقدمتها زواج القاصرات، والتسرب من المدارس، والاستغلال، والعنف، وعمالة الأطفال، العنف الأسري، الاعتداءات الجنسية، كل ذلك يؤدي لحرمان الأطفال من فرصته في التمتع بطفولتهم، وتعرض الأطفال للأذى من قبل صاحب العمل أو الأذى الجسدي نتيجة الأعمال المرهقة والشاقة. وحرمان الأطفال من فرصة التعليم والإسهام في ضعف تقديره للجوانب الاجتماعية المكتسبة عن طريق التعلم ومعاناته فيما بعد من صعوبة التعامل مع محيطه الاجتماعي. كما تؤدي الضغوطات التي يتعرض لها الأطفال في حياة الطفل ومع مرور الزمن إلى نظرة الأطفال بنظرة عدائية تجاه المجتمع مما يؤدي إلى تعامل الطفل في المستقبل مع المجتمع بأكمله بشكل عدواني مسببة اضطرابات اجتماعية مختلفة تنعكس سلباً على حياة المجتمع. كما يؤدي ذلك إلى تفشي بعض العادات السيئة بين الصغار مثل التدخين وتعاطي المخدرات، وبالتالي هدر طاقات بشرية هائلة كان يمكن الاستفادة منها والمساهمة في تنمية المجتمع مستقبلاً.

وأوضح منسق المشروع طلال أبو ركية أن أنشطة المشروع الابتكارية سترفع من وعي الأطفال والمراهقين بشكل مباشر ، بحقوقهم وستعزز في نفوسهم مجموعة من القيم الإنسانية والحضارية التي تؤكد على حقوق الطفل باعتبارها أولوية للمجتمع التي كفلتها القوانين المحلية الفلسطينية وأيضاً سترفع من وعي الأهل والمعلمين والمعلمات وفي مقدمتها القانون الأساسي الفلسطيني ، وأيضاً قانون الطفل الفلسطيني رقم (19) لسنة 2012 ، واتفاقية لحقوق الطفل التي انضمت لها دولة فلسطين ، الأمر الذي سيؤدي إلى حمايتهم من الأخطار والانتهاكات التي تمارس بحقهم.

وأشار بأن المشروع سيغطي كافة محافظات قطاع غزة الخمسة، بحيث يتم تغطية أكبر مساحة جغرافية ممكنة. وسيتم خلاله تنفيذ ما يقارب من خمسين لقاء توعوي خاص بطلبة المدارس يتناول الحق في التعليم وأبرز مهددات هذا الحق كالتسرب المدرسي وعمالة الأطفال، وزواج القاصرات، والإساءة الجنسية. وكذلك باتباع منهجية تعليم الصغار بتوظيف أنشطة لامنهجية تعزز من وعي الطلبة في إدراك مخاطر هذه الظواهر على الحق في التعليم.

بالإضافة لعقد سلسلة من الحلقات الإذاعية والتي تناقش هذه القضايا من خلال مختصين في المجال التربوي والنفسي والاجتماعي. علماً بأن المشروع يركز على الوقاية والاستجابة للعنف والاستغلال والإيذاء الذي يؤثر على دورة حياة الطفل. ويعتبر ضرورياً لتحقيق الأهداف

الإنمائية للألفية ولضمان أن الأطفال ينشئون في بيئة آمنة وداعمة. ولا ينطبق هذا العمل على سياقات التنمية فقط ولكن أيضاً على السياقات الإنسانية.

مركز "شمس" يفتتح مشروع حماية المراهقين من العنف

2018-02-28



رام الله - دنيا الوطن

افتتح مركز اعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" مشروع حماية المراهقين من العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال تعزيز حقوقهم في التعليم والصحة الجنسية والإنجابية، بتمويل من الفنزلية الفرنسية العامة في القدس.

ويسعى المشروع لحماية الأطفال والمراهقين والقاصرات من الآثار المترتبة على العنف المبني على النوع الاجتماعي وفي مقدمتها زواج القاصرات، والتسرب من المدارس، والاستغلال،

والعنف، وعمالة الأطفال، العنف الأسري، الاعتداءات الجنسية، كل ذلك يؤدي لحرمان الأطفال من فرصته في التمتع بطفولتهم، وتعرض الأطفال للأذى من قبل صاحب العمل أو الأذى الجسدي نتيجة الأعمال المرهقة والشاقة. وحرمان الأطفال من فرصة التعليم والإسهام في ضعف تقديره للجوانب الاجتماعية المكتسبة عن طريق التعلم ومعاناته فيما بعد من صعوبة التعامل مع محيطه الاجتماعي. كما تؤدي الضغوطات التي يتعرض لها الأطفال في حياة الطفل ومع مرور الزمن إلى نظرة الأطفال بنظرة عدائية تجاه المجتمع مما يؤدي إلى تعامل الطفل في المستقبل مع المجتمع بأكمله بشكل عدواني مسببة اضطرابات اجتماعية مختلفة تنعكس سلباً على حياة المجتمع. كما يؤدي ذلك إلى تفشي بعض العادات السيئة بين الصغار مثل التدخين وتعاطي المخدرات، وبالتالي هدر طاقات بشرية هائلة كان يمكن الاستفادة منها والمساهمة في تنمية المجتمع مستقبلاً.

وأوضح منسق المشروع طلال أبو ركة أن أنشطة المشروع الابتكارية سترفع من وعي الأطفال والمراهقين بشكل مباشر، بحقوقهم وستغرس في نفوسهم مجموعة من القيم الإنسانية والحضارية التي تؤكد على حقوق الطفل باعتبارها أولوية للمجتمع التي كفلتها القوانين المحلية الفلسطينية وأيضاً سترفع من وعي الأهل والمعلمين والمعلمات وفي مقدمتها القانون الأساسي الفلسطيني، وأيضاً قانون الطفل الفلسطيني رقم (19) لسنة 2012، واتفاقية لحقوق الطفل التي انضمت لها دولة فلسطين، الأمر الذي سيؤدي إلى حمايتهم من الأخطار والانتهاكات التي تمارس بحقهم.

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/02/28/1126343.html>